

فطرت فی النحل العربی

مرثی جواد باقر

١ . توطئة

بدأت الدراسات اللغوية في العربية ونضجت في مدى مائة وخمسين او مائتين من السنين . بدأت بـ'بي الاسود' في شكله لحركات اواخر الكلمات وفي تبويبه لاصناف الكلمات ودراسته لبعض الابواب النحوية (على بعض الروايات) ، ثم تواصل بعده الدرس النحوي حتى وصلت قمته في كتاب سيبويه في آخر القرن الثاني للهجرة . وقد اعتبر ذلك الكتاب جامعا مانعا من حيث نظرية إلى العربية ومنهجية وما اعتبره موجبا للدراسة النحوية . ويمكن القول ان ما اختلف المتأخرون فيه مع سيبويه لم يتعد الامور التفصيلية من مناقشة لبعض ارائه في اعراب بعض الكلمات او بيان علل بعض الحالات او العلاقات الاعرابية ، وتتابع بعد ذلك النحاة العرب فكان جل عملهم تعليقا على عمل من سبقوهم او حواشي على مؤلفاتهم متوسعين في تحليلاتهم او مضيفين إلى حججهم .

ولقد جاء زمان ظن فيه النحاة ان تلك الدراسة اكتملت وشملت مضامينها كل ما يمكن للدراسة اللغوية ان تنتظمه فلم يلتفتوا إلى مايمكن ان تحتويه غير ذلك ، او ان ينظروا إلى تلك الدراسة نظرة جديدة او ان يتهجوا فيها منهجا جديداً وبدلوا من اساليبها ولم يحاولوا الالتفات إلى مايمكن ان تشتمله من الجوانب او مايمكن ان تدرسه من الظواهر اللغوية . او بالتالي المبادئ التي تحددها بدءا بما تهدف اليه تلك الدراسة وطبيعة تلك الظواهر . فكان جل عملهم كما ذكرت اعطاء تعليقات لتلك الاحكام والابواب والتصنيفات . وظنوا انهم وجدوا ضالتهم في فكرة «العامل» فوسعوا فيها ليتمكنوا من تفسير الحركات الاعرابية الظاهرة في اواخر الكلمات .

٢ . احياء النحو والمدارس اللغوية الجديدة

ومع اطلالة هذا القرن بدأ الكلام عن احياء النحو وتحديد الدراسة اللغوية وطرح

م/٧/١

الغث والصعب من كل ذلك جانبا ؛ لكي يسهل ويقترب من اذهان الدارسين . فقد وجد البعض ان طلبة المدارس يتكفون في سني دراستهم العامة مالا يطبقون في دراسة النحو ومعرفة العلل التي تقوم عليها الاحكام النحوية ، فعلموا على تسهيلها بتخليص النحو مما اعتقدوا انه ليس منه . والذي يبدو هو ان هؤلاء خلطوا بين امرين مختلفين وجعلوا احدهما متعلقاً بالآخر من دون ان تكون هناك علاقة مباشرة بينهما. اذ طالبوا بتحديد مادة الدرلة اسة اللغوية محتجين بصعوبتها او بعدم حاجة طالب (الذي يتعلم العربية الفصحى ليتقنها قراءة وكتابة وربما تكلماً) لكل تلك التفصيلات ووجه الخطأ هنا ان دراسة الظواهر الانسانية واللغة منها تحتم ان تكون دراسة معتمدة على الاستقرار العلمي وشاملة لكل مناحي البحث ومفسرة لها .

اما ان تحد تلك الدراسة العلمية بضوابط منهجية كتلك التي اعتذروا بها فذلك ابعاد ما يكون عن اسلوب البحث العلمي . والفصل هنا واجب بين علم اللغة كدراسة اكايدمية وبين النحو المدرسي الذي تحدده اعتبارات كثيرة منها الوقت المخصص للدراسة والغاية منها . ان كل هذه تحدد ما يمكن ان تاخذه من دراستنا العلمية لظاهرة اللغة لنلقنه للطلبة فيفيدوا منه وليس عجيبا ان تخرج جوانب واسعة من الدراسات العلمية عما تأخذها منهاج تدريس العلوم المدرسية التي يتعلمها الطالب . واما ان نعتقد ان الدراسة اللغوية او النحوية تنحصر في النحو المدرسي بكل ما فيه من حدود وان ما يخرج عنه هو ليس من النحو في شيء فهذا خطأ في تحديد الصعوبة في سبب دراسة النحو في مدارسنا في إيجاد الحلول المناسبة لها . ثم لا يفوتنا هنا ما قد يكون لهذا الاتجاه من اثر على الدقة العلمية في دراسة النحو حيث يكون الهدف من دراسة كهذه هو تسهيل الامور لطالبي العربية .

١٠٢ المدرسة التركيبية الوصفية Structural school of Linguistics

وقد جاءت هذه الدعوات في وقت كانت فيه المدرسة الوصفية التركيبية في علم اللغة تسود في المدارس العلمية اللغوية في العالم العربي ورواهاك (de Saussure) و (Bloomfield) وغيرهما يرسمون للدراسة اللغوية منهاج وحدودا جديدة .

وهذه مدرسة تعتمد على الشكل في الدراسة اللغوية وتحد دراستها بما تجده من ظواهر شكلية تصل منها او تعتقد انها تصل منها إلى وصف كامل للغة . وقد طرحت هذه المدرسة جانبا كل شيء غير شكلي او ظاهري او لاتحده الضوابط التركيبية لالوحدات اللغوية

على اساس انه ليس مما يجب ان تحتويه مادة البحث اللغوي وقد عنى هذا اسقاط الدلالة المعنوية والوظيفية اللغوية للوحدات اللغوية والكلمات والجمل وعنى ايضا اسقاط التعليل المنطقي للظواهر اللغوية ، اسقاط كل هذه من مادة الدرس اللغوي .

وقد كان لهذه المدرسة اتباع ومريدون من دارسي اللغة العربية ممن اتبعت لهم الفرصة في دراسة علوم اللغة في الجامعات الاوربية والامريكية واخذوا باساليب هذه المدرسة العلمية وبحثها الدائب عن التراكيب اللغوية الموصول اليها واساليب واجراءات محددة واضحة ومرسومة كونت وحدها المنهج العلمي للبحث اللغوي . فجعل هؤلاء شاغلهم اخضاع العربية لمثل هذه الدراسة التحليلية لايجاد تراكيبها الصوتية والصرفية والنحوية . لقد وجد هؤلاء امامهم تراثاً لغوياً ثرياً في مختلف نواحي الدرس اللغوي ، ولكنه مبني على اساس واساليب وطرق غير تلك التي درسوها . كان امامهم تراث نحوي معتمد على العلل الفلسفية في تفسير ظاهرة الاعراب مثلاً - من حيث تأثير الكلمة على ما يليها ، ومن حيث تاخر المؤثر عن المؤثر وهكذا ، وكان مما هذا لم يسعه درسهم اللغوي فبدأت النقدرات تظهر هنا وهناك تأخذ على النحاة بحق حيناً - نهجهم الذي سلكوه في دراستهم لغة العربية واهمالهم التراكيب اللغوية - او بعضها - وعدم ادراكهم لمهمة الدراسة اللغوية من حيث كونها وصفاً لما جرت عليه السنة الناس ، او تأخذ عليهم محاولاتهم تعليل الظواهر الشكلية في حين ان الدراسة اللغوية عند هؤلاء الناقدين تقف عند حد وصف هذه الظواهر دون الدخول في بحث وتفسير اسباب ظهورها وما يأتي به ذلك من الاعتماد على اساليب لا تقرها مناهجهم من حذف واضمار وتقدير (ايوب ١٩٥٧ ص ٤٨٤ ٥٠٤) .

ولسنا هنا في مجال نقد مناهج المدرسة الوصفية التركيبية كلها وبالتفصيل ولكن لا بد من اعادة النظر في الاسس التي استندت عليها والبحث فيما اذا كانت تلك الاسس صالحة كاسس لعلم اللغة اطلاقاً او كاسس لاعاده كتابة النحو العربي خصوصاً . فهذه المدرسة قصرت الدراسة اللغوية على وصف الظواهر اللغوية ويرجع هذا القصر إلى ايمان هذه المدرسة بان دراسة اللغة لا تختلف بحال عن دراسة السلوك الانساني جميعاً وان استعمال اللغة يمكن تفسيره تبعاً لذلك ضمن اطار من الفعل ورد الفعل الذي خطط له علماء النفس السلوكيون امثال (skinner 1968 chomsky)

ولقد ظهرت بعد ذلك ان تفسير القابلية اللغوية (linguistic competence) لدى الانسان لا يمكن ان يحصر ضمن أطروهاكل وخطوات للتحليل اللغوي كمثل تلك التي قدمتها للمدرسة التركيبية ثم أن قصر الدرس اللغوي على تسجيل المادة اللغوية

وترتيب تراكيبها لا يصبح ان يكون منهجاً علمياً فهذا لا يعني بالاساس بالظاهرة كغاية بل كوسيلة لاثبات الاسس العامة التي تفسر تلك الظاهرة .

٢٠٢ - مدرسة النحو التحويلي التوليدي

لقد نشأت في اعقاب انحسار المدرسة التركيبية الوصفية مدرسة جديدة بعد وضوح قصور الاولى عن تفسير الظاهرة اللغوية بما تستند عليه من اسس او في تحديدها الدرس اللغوي . جاءت هذه المدرسة لكي تضم في اطر دراستها ومناهجها المنهج الوصفي بما قدم من اسس للتحليل اللغوي الدقيق وتراثاً فكرياً نشأ في عصر النهضة هو النحو الفلسفي . تلك هي مدرسة النحو التحويلي التوليدي .

Trans formational Generative Grammar

نشأت هذه المدرسة كرد فعل على اهتمام النحاة الوصفين بالظواهر فقط جاعلين من الدرس اللغوي مجموعة من الخطوات التحليلية اوصف التراكيب اللغوية . لقد رأت هذه المدرسة ان الظاهرة اللغوية كظاهرة عقلية لا يمكن تفسيرها بالفعل ورده كما كان يعتقد سابقاً ، وانما بمحاولة دراسة القابلية اللغوية لدى الانسان وانه لا يمكن الوصول إلى ذلك الا اذا توسع الدرس اللغوي فشمّل إلى جانب الظواهر اللغوية أو التراكيب السطحية اللغوية ، التراكيب العميقة (Deep structures) والتحويلات (Transformations) التي تطرأ على هذه التراكيب قبل أن تصبح ظاهرة . هذا التركيب العميق اشبه ما يكون بتحليل عقلي لما يمينه التركيب السطحي أو الفوقي (Surface Structure) . بلحمة ما . وبذا يكون الدرس اللغوي قد وسع اللغة من حيث انها وسيلة للاتصال بين الناس ولنقل افكارهم عبر تراكيب معينة وهو ايضاً يحاول ان يبحث في التراكيب العقلية حين تقال او تسمع جملة ما وما يشمل ذلك من سلاسل التحويلات التي تربط تلك التراكيب العقلية التي تعبر عن المعاني المراد ايضاً لها وبين الجملة كمجموعة اصوات مسموعة ومتصل بعضها ببعض (chomsky 1968, 19.22) ولذا فان نحو (Grammar) لغة ما هو نظرية تفسير لقدرة الانسان على فهم او استعمال تركيب لغوي معين على نحو معين وليس على نحو آخر .

وسبقت هذه المدرسة الدرس اللغوي (نرى) ان توسعنا في استخدام هذه الكلمة لتعني نظرية تفسير القدرة اللغوية) بما فرضت عليه من واجبات ، خصائص لا تكون الا للمناهج العلمية . فاصبح هذا الدرس مفسراً لظاهرة اللغة وليس واصفاً لها فقط . وكانت

نتيجة ذلك ان زاد الاهتمام بتفسير هيئة هذه التراكيب السطحية من حيث انها نتائج للتحويلات الكثيرة التي طرأت على التركيبات العميقة (المجردة التي تكون ما يمول عليه في اكساب جملة ما معنى خاصاً بها) وكان ان بدأ البحث عن تصورات للتراكيب الاساسية التي تنتج عنها التراكيب المعقدة السطحية أو الظاهرة مروراً بالقواعد التحويلية المختلفة من حذف أو زيادة أو تعديل مواضع . وكان ايضاً ان اعتبرت الجملة وما تحتويه من وحدات لغوية الوحدة اللغوية الاساسية في التركيب اللغوي وبها يبدأ البحث اللغوي (الماشطة : ١٩٧٤ ص ٩٣) واصبح تبعاً لذلك من مواضيع الدرس النحوي دراسة مكونات الجملة الاساسية أو ما يمكن ان تحتويه الجملة باختلاف انواعها من مكونات ضرورية أو تكملية - يمكن حذفها - ويكون هذا القسم من الجانب النحوي (جانب التركيب الاساس) في الجملة (Base sub - Component) يعمل فيه القسم التحويلي من الجانب النحوي Transformational sub-Component) الذي يحوي قواعد تحويلية ليصل بالتركيب الاساس إلى التركيب السطحي أو الفوقي الذي يكتسب خصائصه الصوتية من الجانب الصوتي بما يحويه ذلك من ادغام واعلال وحذف وتوافق اصوات لكي تكون الجملة ماهي عليه حين تسمع اصواتاً متتابعة مركبة . ويعمل كذلك في جانب التركيب الاساس جانب المعنى (Semantic Component) ليعطي الكلمات معانيها من حيث كونها مفردات ومن حيث مواضعها في الجملة وعلاقة بعضها ببعض الاخر في تلك الجملة « Chomsky, 1965 »

بدأت الدراسات اللغوية الحديثة تعتمد على هذه المبادئ في مباحثها لتصل بواسطة لا إلى وصف التراكيب السطحية لظاهرة لغوية معينة فحسب بل إلى التراكيب العميقة المجردة محاولة بذلك تبيان الطريقتين الذي تأخذها الافكار لتصل إلى الآذان جملاً مسموعة مفهومة على ما فيها من حذف لبعض اجزائها ، اذ ليس ضرورياً ان تظهر كل مكونات الجملة في تركيبها السطحي - كالضمائر المستترة مثلاً - وليس هذا الا دليل على ان التركيب السطحي للجملة لا يمثل ماهو عليه تركيبها العميق الذي يحتوي مكوناتها الاساسية قبل جريان قواعد التحول عليه. ولذا فلا يجوز اعتماد التركيب السطحي للجملة في الاستدلال على معانيها . وإلى جانب ذلك فالسليقة اللغوية تقف حائلاً دون الاخذ بجعل التراكيب السطحية للجملة اساساً لمعانيها . فنحن نفسر كلا من التراكيب التالية تفسيرات مختلفة .

حروب الروم . حنان الام . ضربة علي . حب الابداء ابناهم . طاعة الابداء واجبة .

تجارة الرقيق . لاننا نحس اختلاف العلاقة النحوية بين جزئي الاضافة مع ان التركيب السطحي لهذه التعابير متشابه وكان الاولى ان نفسرها كلها بشكل متقارب بالمعنى لو أن التركيب السطحي يرمكس بصدق معنى التعابير اللغوية ، وكذلك ندرك بحسنا أو سليقتنا اللغوية ان في

الجمليتين التاليتين والمتشابهتين في تركيبهما السطحي :

١. سأل محمد علياً ان يكتب الدرس .

٢. وعد محمد علياً ان يكتب الدرس .

يمود فاعل « يكتب » في جملة (١) على « على » . اما في الجملة (٢) ففاعل « يكتب »
يمود على « محمد » .

وبذلك يختلف معنى كل منهما عن معنى الاخرى ولو انه لا يرجد ما يدل على ذلك
في تركيبهما السطحي .

مما مضى يمكن القول بان الاعتماد على التركيب السطحي غير جائر في تحليلاتنا اللغوية
فنحن نجد ان هناك علاقات اساسية مختلفة بين الكلمات في جمل تشابه في تركيبها السطحية
كما في الجمليتين السابقتين ، فالاضمار (وهو هنا ابدال العبارة الاسمية بضمير لتكرارها)
ادى إلى تشابه الجمليتين في تركيبهما السطحي ، ولا سبيل لنا في التفريق بين عائدي الضمير
الا ان نعتمد منهجاً اخر لدراستنا النحوية هو تبين التركيب العميق للجمل حيث تتضح
العلاقات النحوية والوظائف اللغوية لمكونات تلك الجمل من الوحدات اللغوية قبل ان تجري
عليها قواعد التحويل لتحول من اشكالها وتركيبها أو تزود أو تنقص منها وصولاً إلى المرحلة
النهائية - مرحلة اكتساب تلك السلسلة من المجردات خواصاً صوتية حسب النظم الصوتية
للغة العربية فتعطينا الكلام العربي الذي نسمع أو نقول .

٢.٢ النحو العربي ومدرسة النحو النحوي التوليدي

ونظرة اخرى وبعد هذه المقدمة الطويلة والتي اراها ضرورية - إلى التراث النحوي
العربي ترى ان النحاة العرب لم يكونوا يبيدون عن بطن الاسس التي استندت اليها هذه
المدرسة او عن بطن مفاهيمها وافتراساتها . من ذلك ما نرى لجوئهم إلى التقدير أو الحذف
أو الاضافة (الزيادة) لكي يوطوا التركيب اللغوي التفسير المنطقي الذي يجب ان يكون له
أو بارة اخرى ليفسروا الظواهر اللغوية حين لم يجدوا لها تفسيراً في التراكيب السطحية
للجمل .

الا أن ذلك لم يتم بشكل تفصيلي ليصف بدقة كل ما يمرض للجملة منذ تكونها سلسلة
من المجردات حتى انتهائها كلاماً مسموعاً . بل انهم لم يوصلوا إلى الفصل بين تلك المجردات
وبين الكلام المسموع أو قل بين التركيب العميق والتركيب السطحي للجملة اذ لم يتم منهجهم
النحوي على اساس التفريق بين الاثنين .

ان رؤية لغة كالتي عرضتها مدرسة النحو التوليدي التحويلي تستطيع برأي ان تغني الدرس النحوي العربي غنى يصل به إلى مضاف الدراسات اللغوية الحديثة وما تنسم به من تفصيلات تجمع كل شاردة وواردة ولا تدع مجالاً للتكهن متبعة بذلك المنهج العلمي الصحيح المبني على الملاحظة أولاً والواصل إلى تفسير الظواهر اللغوية ثانياً ليعطي الدرس اللغوي المكان اللائق به كدرس يسهل به إلى وصف التراكيب الذهنية الانسانية .

ورؤيتنا هذه إلى التراكيب اللغوية على اختلاف مستوياتها توجب علينا ان نعيد النظر في كثير من المسلمات النحوية القديمة ، محاولين اعادة ترتيبها أو حتى تعريضها مستهدفين الدقة والوضوح الذين نتوخاهما في وصفنا للغة - أو كتابتنا لنحو اللغة - لنصل إلى التعميمات الصحيحة التي يمكن ان نطبق على كل المادة اللغوية لدينا (١) .

واول ما يارو من صفات وخصائص هذا التركيب الاساس المار الذكر كونه تركيباً «وظيفياً» - أي أنه يأخذ في اعتباره الوظيفة اللغوية التي تختص بها الوحدات اللغوية على اختلاف اصنافها ومستوياتها اولاً وانه بناءً تنتضد فيه تلك الوحدات اللغوية متراولة بعضها مع البعض ومتخذة مقامات ومستويات مختلفة لكي تبين منها وظائفها اللغوية من حيث كونها اجزاء في تركيب واحد يؤثر اختلاف اشكال ترتيبها وترابها في معناه ثانياً .

واخذنا للوظيفة اللغوية التي تختص بها هذه الوحدات اساساً من الاسس التي ترسم خطوط التركيب الاساس سيدعونا إلى اعادة النظر في تصانيف الوحدات اللغوية كتبويبها في اقسام الكلام الثلاثة - الاسم والفعل والحرف - وكذلك دعونا إلى اعادة النظر في المواقع الاعرابية التي تحتلها هذه الوحدات معتمدين على ما تؤديه من عمل او وظيفة لغوية في التركيب الاساسي في الجملة .

ولابأس هنا وقبل ان نستقرئ المنهج اللغوي - منهج النحو التوليدي التحويلي - في

(١) تجدر الاشارة إلى أن المناهج المتبصرة لدينا ودراستنا اللغوية لن ترقيا إلى أن تكون نحواً مفسراً للظاهرة اللغوية عند الانسان (Explanatory Adequacy) أي مايصح أساساً لكتابة قواعد كل اللغات الانسانية وعاكساً «لتركيب الفكر الانساني كما يصطلح عليه في (Chomsky , 1965)» إذ أن هذا يبدو بعيد النيل بما نملكه من معلومات عن الظاهرة اللغوية . ان عملاً كهذا يقتضي منا أن نعيد النظر في تصانيفنا وابوابنا النحوية ، ويتطلب أيضاً أن نتصف قواعد بالعموميات الاساسية كي تسع كل خصوصيات اللغات البشرية الطبيعية .

محاولة لاعادة النظر في بعض تلك المسلمات ، لابس ان ننظر إلى ماقاله النحاة العرب في الوظيفة اللغوية ومدى اعتمادهم عليها في درسهـم النحوى .

٣. الوظيفة اللغوية في النحو العربى

١٠٣ لقد عنى النحاة العرب بالجانب الوظيفي للوحدات اللغوية مذ رأوا ان الجملة تتكون من عدة وحدات يتـأيز بعضها عن البعض الآخر بالتؤدية من معاني لغوية — وهي غير المعاني الدلالية — وبـا تكون عليه من موقع في الجملة . فهناك كلمة تقوم بالفعل ، أو تدل على شيء قام بالفعل — فهي « فاعل » وبـا يكون معناها اللغوى مختلفاً عن المعنى اللغوى لكلمة ترمز إلى ما وقع عليه الفعل وهي « المفعول » بـ . واختلاف المعنى اللغوى هنا جاء بـ اختلاف موقعها في الجملة . ومن ناحية اخرى وجدوا ان هناك كلمة تأتي لتخصص كلمة اخرى وتحدد مما تشمله من دلالة وهي ما أطلقوا عليه « النعت » وبـ مثل ذلك عرفوا البدل والحال والتمييز والتوكيد وغيرها من المواقع الاعرابية . ثم تعدوا ذلك إلى اعطاء بعض الوحدات اللغوية الاكبر كالجمل واشباهها مواقع اعرابية حين امكنهم تأويلها بالوحدات الاصغر وهي الكلمات .

الا ان كل ذلك الدرس تأثر بـكرة العامل التي سيطرت على اذهانهم (المخزومي ، ١٩٦٤ ص ٦١) . فقد انشغل النحاة بـ تفسير الظواهر اللغوية حسب ما يجلبه العمل من . تأثير في الحركة الاعرابية ينرضه العامل على معموله من نصب وجر ورفع وجزم . وهنا يمكن ملاحظة الاشتطاط في وضع الحركات الاعرابية المقدرة على الاسماء المبنية او على الوحدات اللغوية الكبرى مسايرة للمنهج الذي فرضوه على انفسهم جاعلين بـ لك الحركات الاعرابية وربما من غير ان يـروا — مفسراً لما هي عليه التراكيب اللغوية . بل قد باغ الاهتمام بالحركات الاعرابية لدى البعض حدا دعاهم إلى محاولة تفسير سبب كون الفاعل مرفوعاً وليس منصوباً — مفصلين في طبيعة الحركات من خفة وثقل — كذا — وكأن الاستعمال اللغوى لا يكفى جواباً عن سؤال كهذا .

ونظرة اخرى إلى هذه الفكرة ترىا انها تقصر عن التفسير العام للوظائف اللغوية للكلمات او الوحدات اللغوية الاخرى فهي تقصر الدرس على التأثير الشكلي على حركات الوحدات المتاثرة بالعوامل . ونعود مرة اخرى إلى حقيقة ان التركيب الشكلي — او العلامات الظاهرية — انما هو تركيب سطحي لا يصح ان يتصر التحليل اللغوي عليه . وانه لا يـضع لعل نحويه او تركيبية فقط بل تعمل فيه عوامل اخرى كعامل التوافق الصوتي في التأثير

على الحركات التي نجدها في اواخر الكلمات وقد انتبه بنص النحاة العرب إلى هذا فتردد في أقوال الاولين منهم كالحليل وقطرب (السيد - ١٩٧١ ، ص ٣٠٦) وقرره المحدثون في كتاباتهم عن الاصوات اللغوية (انيس ، ١٩٧١) .

بل أن هناك من اللغات ما لا تخضع كلماتها لحركات اعرابية - وبالتالي لحالات اعرابية كما في الانكليزية الحديثة مثلاً ، او مانجده في العاميات العربية فالجزم هو الحركة الاعرابية الوحيدة - ان جاز وصفها هنا بحركة اعرابية التي تأخذها اواخر الكلمات . ونجد الشيء ذاته في اللغة العربية الحديثة - أو الوسطى كما يصطلح على تسميتها وهي ما نسمعه في الرايرون والتلفزيون وفي الكثير مما ياتي من خطب وكلمات في الندوات والمؤتمرات التي تجد أن الكلام واللهجات العامية نزولا بمستواها ويسرع عليها في نفس الوقت الزام متكلميهما بكل اواخر كلمهم .

٢٠٣ الوظيفة اللغوية. اعادة نظر في اقسام الكلام

ان الاخذ بالوظيفة اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية في التراكيب اللغوية يعاوننا كما قلت لان نعيد النظر في جملة من الامور نتعرض هنا إلى بعضها كبداية للشروع بإعادة كتابة النحو العربي متخذين من نظرية النحو التوليدي التحويلي منهجاً في درسنا ومعيدين دراسة تلك المسلمات التي اخذ بها قروناً طويلة من الزمان .

واول ما يمكن اعادة النظر اليه هو تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف . ذلك التقسيم الذي اخذ به النحاة كبداية لدراسة النحو العربي . وقد جرى هذا التصنيف على السنة النحاة جريان المسلمات حتى ظهرت النقدرات تهمه بالتأثير بالفلسفة اليونانية وما قاله الفلاسفة اليونانيون في تصنيفهم لاقسام الكلام وكتب كثير عن تأثير النحاة الاولين بما نقل إلى العربية من المؤلفات اليونانية عن طريق المترجمين السريان في تلك الفترة حين لاحظوا التشابه الكبير بين اقسام الكلام عند العرب وعند ارسطو مثلاً (١) ايرب ، ١٩٧٥ ص ٩) .

(١) لاشك أن هناك تشابهاً في اقسام الكلام التي صنفها العرب وتلك التي صنفها ارسطو. الا ان ما يبعد فكرة التأثر والتأثير السابق ذكرهما هو أن كلا من التصنيفين يقوم على أسس تختلف عن تلك التي قام عليها الآخر ، فحين اعتمد العرب أساساً عدة لذلك نجد أن ارسطو اعتمد الوظيفة التي تؤديها اقسام الكلام التي صنفها في الجملة أساساً لدرجتها تحت الاقسام الثلاثة التي صنفها وهي (Onoma) الاسم (Rhema) الفعل و (Syndesmoi) الاداة . بل انه لم يقصر تصانيفه تلك على الكلمات ، بل تعداها إلى الوحدات اللغوية الاكبر ، فالرجل كان يعني بالجملة واجزائها أساساً فما وقع «مسنداً» كان الجزء الفعلي أو الفعل حسب تعبيره. وما وقع «مسنداً اليه» كان الجزء الاسمي أو الاسم. أما الاداة فقد =

واخذ اتباع المدرسة الوصفية التركيبية على هذا التصنيف بناءه على اساس معنوية (ايرب ، ١٩٥٧ ص ٨) وهذا مالا تعترف به هذه المدرسة مادة من مكونات الدرس اللغوي ، فهو خارج عن نطاقه ولا يؤخذ به في التحليل اللغوي . والذي يبدو هو ان النحاة العرب وجدوا ان الدلالة المعنوية قاصرة عن ان تقع اساسا كاملا لتصنيف اقسام الكلام فاتخذوا من بعض العلامات الشكلية مكملات لتعريفاتهم وتصانيفهم تلك . فجعلوا لكل قسم من الاقسام الثلاثة علامات تختص به دون غيره فالاسم مثلاً علاماته الجر والنداء وامكان دخول «ال» التعريف عليه ووقوعه مسنداً اليه والتثنية ، ولل فعل علاماته التي يختص بها وكذلك قالوا عن الحرف وتوسعوا في اتخاذ الشكل عنصراً من العناصر التي يقوم عليها تصنيفهم فجعلوا من الاعراب اساساً اخر . جعلوا علامة الاسم الاعراب وغيره البناء وبلغوا في توسعهم مبلغاً عجباً حداً بهم الى تشبيه الفعل المضارع بالاسم لكونه معرباً ، وتفسير بناء بعض الاسماء بكونها شبيهة بالحروف في عدد حروفها كالتصل من الضمائر مثلاً . ولا شك ان الاساس الاول الذي اعتمدوا عليه كان المعنى او الدلالة للكلمة . فالاسم هو الكلمة التي تدل على معنى في نفسها دون علاقة بالزمن ، والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مع علاقتها بالزمن ، والحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل مع غيرها وبدون علاقة بالزمن .

ولو اخذنا الاسم مثلاً لوجدنا انهم ادرجوا تحته كل كلمة يسمح التعريف الدلالي لها أو ظهرت عليه علامة من العلامات الشكلية التي وصفوها للاسم فان صلح لها التعريف الدلالي ولم تظهر عليها بعض العلامات قدرت تلك تقديراً كما في الضمائر وعلامات الجر مثلاً . فتحت باب الاسماء نجد الاسماء الظاهرة والمضمرة والمبهمة . وقد تفرعت هذه الاقسام إلى اقسام اصغر فمن بين الظاهرة تميز الاسماء الجامدة والمشتقة والمعربة والمبنية والنكرات والمعارف والاعلام وهكذا .

١.٢.٣ الاسماء والصفات

يدلوا ان لتلك المجاميع المتعددة المتفرقة من الكلمات التي صنفت اسماء وظائف لغوية

==ضمت عنده عديداً من الاصناف كادوات الربط وأدوات التعريف والضمائر. (Robins,1967,P.26) فتقسيم ارسطو للكلمات اذن كان تقسيماً وظيفياً لاجزاء في الجملة أي للوحدات اللغوية، من حيث كونها تؤلف أجزاء في التركيب الجملي، ونرى ذلك واضحاً في درجة للصفات تحت صنف الفعل وبذا يكون الاختلاف واضحاً بين التصنيفين لكل من درس تفصيلات تلك التقسيمات .

يختلف بعضها عن البعض الآخر . واول ما يتميز من الاسماء هي الاسماء الجامدة والاسماء المشتقة غير العاملة (اسماء الزمان والمكان والآلة) من جهة والاسماء المشتقة العاملة (اسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة) من جهة اخرى فلكل من هاتين المجموعتين وظيفة لغوية تختلف تماما عن الوظيفة اللغوية الاخرى ولا بد لنا من وضعها تحت قسمين مختلفين من اقسام الكلام ان اردنا ان تكون قواعد التراكيب النحوية التي نكتبها وخاصة التراكيب الاساسية للجملة قواعد مفصلة تعطينا كل التفاصيل التي نحتاج اليها في بناء الجملة وتمكننا من اعدال القواعد التحويلية على تلك التراكيب الاساسية وصولا إلى التركيب السطحي للجملة .

ان استقراء لمواقع الاسماء في الجملة يرسم خطأ واضحاً بين موقعين مختلفين لكل من الصنفين السابقين في التركيب الجملي. ففي حين نجد ان اسماء الصنف الاول (الجامدة ، الاعلام ، المشتقات غير العاملة) تأتي مستنداً اليه في الجملة نجد ان اسماء الصنف الثاني (المشتقات العاملة اى الاسماء الفاعلة والمفعول والصفة المشبهة) تأتي مستنداً في التراكيب الجملية . او بعبارة اخرى ففي وقت تأتي الاولى أسماء نجد الثانية ترد صفات اساساً في الجملة . والفرق بين الاثنين يصبح اكثر وضوحاً حين نعتبر الجملة (اية جملة) تتكون من عبارتين .

أ- العبارة الاسمية .

ب- العبارة الفعلية (١) .

وتتفق هاتان التسميتان مع المسند والمُسند اليه مع توافيهما ومتعلقاتها . فالعبارة الاسمية تتكون من النواة او رأس العبارة الاسمية وهي الاسم التي تعود عليه التوابع كالنعت والبدل

(١) ضمن مدرسة النحو التحويلي التوليدي هناك تصورات عديدة لما عليه التركيب الجملي. فهناك من يجعله يتألف من جزئين هما العبارة الاسمية والعبارة الفعلية (Chomsky, 1957) . أو تتألف من جزئين هي العبارة الاسمية وعبارة المسند (Predicate Phrase) التي تتفرع إلى العبارة الفعلية؛ والجزء الذي يمثل العوامل التي تعمل في المسند (Auxiliary) والعبارات الظرفية الزمانية والمكانية العاملة في المسند (Chomsky, 1965) وهناك تصور آخر ينادي به رواد مدرسة المعاني (Generative Semantics) وهذا يجعل الجملة تتألف من محتوى الجملة أو القضية (Proposition) ومجموعة العوامل العاملة في الجملة ككل (Modality). ويتألف الجزء الاول من مسند (Predicate) تحاين حوله عبارات اسمية عدة (Argu nents) حسب علاقتها بالمسند وقد اخترنا التصور الاول لبساطته إذ ليس في اختيار أي من هذه التصورات ما يؤثر على صحة معالجة النقاط المثارة في هذه الملاحظات .

وغيرها سواء كانت هذه كلمات او وحدات لغوية اكبر . اما العبارة الفعلية فتتكون من الفعل ومتعلقاته والمقصود هنا والمتعلقات (المفعول به ان كان الفعل متعديا، او اشباه الجمل المتعلقة وغيرها . والمفعول به وهو اسم اساسا يكون عبارة اسمية . فلذا يمكن القول بان العبارة الفعلية يمكن ان تحتوى عبارة اسمية ، وقد تتكون العبارة الفعلية من فعل كينونة متبوعا باسم او ظرف او صفة (يحذف حين تدل الجملة على الزمن الحالي) (١) .
ففي جملة :

٣ . كسر الطفل الصغير الدمية الجديدة .

تكون «الطفل الصغير» العبارة الاسمية وتكون «كسر الدمية الجديدة» العبارة الفعلية . والعبارة الاسمية هذه تتكون من «الطفل» التي تقع رأسا لهذه العبارة «والصغير» التي تصف «الطفل» والتي يمكن الاستغناء عنها وهي لذلك ليست عنصراً رئيسياً في العبارة . بينما نجد ان المعنى لا يستقيم حين تحذف كلمة «الطفل» اذ ان الصغير تبقى بدون ما يمكن ان تدل عليه (٢) . ومن هنا ياتي التفريق بين رأس العبارة الاسمية والتوابع .
ونلاحظ الامر نفسه في العبارة الفعلية التي تتكون من «كسر الدمية الجديدة» فهي مكونة من الفعل «كسر» متبوعا بعبارة اسمية هي «الدمية الجديدة» تكون المفعول به وحال «الدمية الجديدة» كعبارة اسمية كحال عبارة «الطفل الصغير» اذ ان المعنى سيظهر مستقيماً ولو حذف «الجديدة» وابقينا «الدمية» في الوقت الذي لا يستقيم فيه معنى الجملة ان حذفنا الدمية ، فجملة :

٤ . «كسر الطفل الصغير الجديدة» لا يستقيم الا حين يكون هناك في سياق الكلام وفي جمل ساذجة كلام عن دمتين مثلاً احدهما جديدة والاخرى قديمة ليفهم بوضوح ما المقصود «بالجديدة» كما في الحاشية .

وعند تحليل هذه الجملة تحليلًا يوصلنا إلى كشف معناها من خلال كشف الروابط بين (١) لاشك ان كل هذا هو تصور غير مفصل لما عليه التركيب الاساسي في الجملة العربية . إذ لا مجال هنا لايفاء هذا الموضوع المهم حقه من البحث وسيبقى موضوعاً مهماً وأساسياً للبحوث اللغوية المجددة . (٢) في الواقع نحن نستطيع استعمال كلمة «الصغير» في جملة تقع فيها «سنداً إليه» أو تكون فيها العبارة الاسمية ولكن هذا يصح حين يوجد في سلسلة الجمل التي قيلت قبل تلك الجملة ما يدل على «الشيء» أو «الشخص» الذي يتصف بهذه الصفة وهو الاصطلاح عليه النحاة العرب «بالذات» التي يصفها أو يدل عليها هذا الوصف . ودرس العلاقة بين الجمل المتتابعة لغوياً (وعدم قصر الدراسة اللغوية على الجملة كاعلى أو أكبر وحدة لغوية) يفتح باباً لشمول الدرس النحوي وتفسيره لكثير من الظواهر اللغوية . وهو بذلك يستحق الكثير من الاهتمام وقد يكون موضوع الدرس اللغوي في المستقبل . إذ مازال هذا الدرس يقتصر على دراسة الجملة في الوقت الحاضر .

مكوناتها، نرى ان هذه الجملة جملة مركبة من جمل ثلاث متداخلة تعطينا المعنى المراد هي :

٥. كسر الطفل الدمية .

٦. الطفل صغير .

٧. الدمية جديدة .

وفي كل من الجملتين الاخيرتين نرى ان الصفتين في الجملة (٣) تقعان مسنداً او تكونان العبارة الفعلية او جزءاً منها اذا اسندنا «الصغير» «للطفل» و «الجدة» «للعبة» (١) ان هذه التراكيب تفسر ظاهرة الوصف بشكل عام . وان الصفات التي تقع ضمن العبارة الاسمية وليست خارجها هي وليدة جمل مثل (٦، ٧) هذه الجمل تتحول إلى جمل وصفية مبدوءة باداة وصل وملحقة بالعبارة الاسمية . وتصل اداة الوصل بين جملة الوصف هذه والاسم الذي تصفه على النحو الذي سيأتي . (الملاحظ هنا ان العبارة الاسمية في الجملة قد تتضمن جملة كأحد اجزائها لتأتي لنا بهذه الجملة او تولد صفة تصف الاسم الملحقة به الجملة) .

كسر الطفل الدمية

(الطفل «يكون» صغير) (الدمية «تكون» جديدة)

(الصغير) (الجديدة)

وتختلف اداة الربط الموصولة حسب ما يكون العبارة الفعلية في الجملة فان كانت اسما مشتقا عاملا كانت (اذ) كما ادرك ذلك النحاة العرب (ابن هشام ، ج ١ ، ص ٤٩) اما اذا كانت شبه جملة او جملة فانها تكون احدى ادوات الربط الموصولة (او الاسماء الموصولة) . وفي حالة كون الاسم الموصوف نكرة تحذف اداة الربط وجوبا منعاً للبس والاشتباه بينها وبين « ال » التعريف ، ولا يجوز ان توصف النكرة بمعرفة (٢) ولذا تجيء الصفة المفردة او جملة الصفة او شبهها بعد النكرة خالية من أداة الوصل (او الاسم الموصول) ..

نريد ان نخلص من هذا الى ان موقع هاتين الكلمتين المعربتين نعتا « هو اصلا » موقع يختلف في التركيب الاساس للجملة عن الموقع الذي تحتله عادة كلمات مثل « الولد » « الطفل » ،

- (١) قد يبدو هذا التحليل قريباً من التحليل المنطقي للقضايا ولست أرى هناك من بأس في ذلك متى عرفنا أن تحليلاتنا هذه هي تحليلات لتراكيب مجردة تستكشف معنى الجمل وما يراد منها .
- (٢) العاديات العربية لا تجد بأساً في اتباع النكرة بوصف مبدوء بـ «ال» وهذه ضرب من ضروب اداة الوصل « الي » في العامة العراقية والمصرية مثلاً .

«الرجل» ، الدمية ، وانه في الوقت الذي تكون فيه الثانية اساسا للعبارة الاسمية ، نرى ان المجموعة الاولى (او الكلمتين) تأتي كجزء من العبارة الفعلية .

وقد انتبه النحاة العرب إلى هذا الفرق بين الاسماء الجامدة (اى اسماء الصنف الاول) والاسماء المشتقة العاملة (اسماء الصنف الثاني التي وجدناها تعمل صفات) فقرروا في دراساتهم المستفيضة العميقة في هذا الموضوع فروقا بينهما علائم لتحليلاتهم . فكان ان ميزوا بين الاثنين في ان الاسماء المشتقة العاملة هشيح ان تعرب نعتاً لا بدلاً ولا عطف بيان اذ يغلب على الاول الاشتقاق والاخيرين الجمود (حسن ، ١٩٧١ ، ج ٣ ص ٣٨) ومن هنا اتت تسميتهم وصفا او صفة للمشتقات ولو انهم قالوا بأن هذا غير الصفة او الوصف المراد بها النعت (حسن ١٩٧١ ، ج ٣ ص ٢٧٩) . ولقد ميزوا بين الاثنين حين عالجوا الاضافة فجعلوا اضافة الاسماء الجامدة والمشتقات غير العاملة إلى كلمات اخرى اضافة محضة بينما جعلوا اضافة الاسماء المشتقة العاملة اضافة غير محضة . محتجين على ذلك باسباب منها ان تلك الاوصاف العاملة ترفع غالبا ضميرا مستترا عند الاضافة يفصل بينها وبين المضاف اليه فلا تكون الاضافة كاملة الاتصال (حسن ، ١٩٧١ ، ج ٣ ص ٢٩) وهم يدركون ايضا ان لكل مشتق من هذه المشتقات العاملة صاحب يعود عليه هذا المشتق ويقوم به معناه . (حسن ، ١٩٧١ ، ج ٣ ، ص ٢٥٤) فهم ينسرون ان لا يمكن ان يوجد بدون صاحب او بدون اسم جامد يعود عليه والا لما استقام له معنى . ولا شك ان اختلاف الاسم الجامد الذي يعود عليه المشتق سيجعل هذا مطمينا معنى آخر . فلو اننا كنا نتحدث عن « الحجر » بدل « الطفل » في الجملة (٣) لكننا عنينا بالصغير «الحجر» في الجملة .

٨. كسر الصغير الدمية .

من هذا نجد انه لا بد للمشتق (وهو عندنا صفة) من اسم موصوف يعود عليه ليكتمل به معناه في كل جملة ومن هنا تتضح سلامة ووجوب رسم التركيب الاساس للجملة محتويًا على الاسم الموصوف حتى وان لم يظهر في التركيب السطحي لنفس الجملة . ولم يمت النحاة العرب كذلك ان يذكروا مواضع يحذف فيها الموصوف اى قصروها على وجود القرينة كما ذكروا مواضع اخرى يتمتع فيها حذف الموصوف لعدم وجود الدليل كما في نحو :

رأيت رجلا ايض .

فلا يصح ان نقول رأيت ايض .

كما جاء في المعنى من ان هناك مواضع يحذف فيها الموصوف ويرد ابن هشام بمض آي للذكر الحكيم امثلة لها. ففي هذه المواضع نجد ان الصفة قامت مقام الموصوف المحذوف قوله تعالى «وعندهم قاصرات الطرف» اي «حور قاصرات» «والناله الحذف أن اعمل سايفات» اي «دروعاً سايفات» «والدار الاخرة خير» اي «دار الساعة او الحياة الاخرة» (ابن هشام، ج ٢، ص ٦٢٦) لكنهم لا يجيزون حذف المنعوت ان كان النعت جملة او شبهها والمنعوت فاعل ، او مفعول او مبتدأ او مجرور. اذ لاتصح الجملة او شبه الجملة ان تعرب اعراباً منعوتاتها المحذوفة ان كانت بهذه المواقع (حسن ، ١٩٧١ ، ج ٣ ، ص ٤٧٧) ولا ادري مالذي يمنع الجملة من ان تأخذ موقع الفاعل او المفعول به .

ولقد سارت بمض الدراسات الحديثة في النحو التوليدي التحويلي التي تجعل من التركيب الاساس في الجملة مثلاً لتركيبها المعنوي (وهي المدرسة التي لاتميز بين التركيب النحوي للجملة وتركيبها المعنوي (Generative Semantics) سارت على هذا النهج في توليد الاسماء في الجملة من عبارة فعلية تكون فيها مسندة إلى مسند اليه هو في كل الاحوال الاسم الجامد (الواحد) (١) وذلك لتفسير مسألة الدلالة (Reference) والتسمية التي يماثلها علم المعاني (من حيث ان الاسماء هي ليست الاشياء المسماة ذاتها بل انها رموز وضعت لتدل على اشياء في الطبيعة) وكذلك فان توليد الاسماء تلك الطريقة يحل مسألة الاضمار كقاعدة تحويلية تجري على العبارات الاسمية فتأتي بالضمير ليدل على اسم سايف في الجملة (Langendoen, 1971,p.98) والقاعدة لا يمكن ان تعمل الا اذا كان مجموع الخواص الذاتية للاسمين (Matrix of Features) متطابقة تماماً ولسنا هنا في مجال افاضة في الحديث عن تلك المدرسة الا اننا نجد ان الظواهر اللغوية توجهنا هذا الاتجاه—أى اتجاه وضع المشتق العامل من الكلمات موضعاً يختلف عن موضع الاسماء الجامدة

(١) الواحد هنا في الانكليزية (One) .

كما ذكرت . فاذا كان الامر كذلك فان هذه المشتقات توجد اساسا كصفات (١) لها وظيفة لغوية غير تلك التي للاسماء ولهذا يجب التفرقة بينهما في ادراج كل منهما تحت قسم من اقسام الكلام غير ذلك الذي يرج تحته الاخر .

وهنا يمكن ان يثار السؤال التالي . ماذا عن تلك المشتقات التي لم يرد ذكرها مع موصوفها في المادة اللغوية كمثل (المعلم ، المدير ، السيارة ، الطائرة) وكثير من الكلمات التي تدل على المهن مثلاً فلا يرد ذكر الرجل المعلم دخل الصف او «الآلة السيارة سريعة» ولا يقال «الرجل السارق» أو «الرجل القاتل» في غالب الاحوال. بل تحذف كل تلك الموصوفات في تلك المواضع . والذي يبدو ان التفسير الذي يمكن ان يعطى لهذه الظاهرة هو ان الاستعمال اللغوي قد استقر على حذف مثل هذه الموصوفات لاستقرار دلالة هذه الاوصاف على موصوفاتها عموماً (٣) فنحن اذ نقول «المعلم» نعني به دائماً «الرجل او الشخص المعلم» و«السيارة» نعني بها دائماً «الآلة السيارة» ونقول «السارق والقاتل» ونعني به مثل ذلك حتى اذا اردنا ان نصف شيئاً آخر غير تلك الموصوفات اتينا بالموصوف فتقول «الفراشة الطائرة» والكواكب السيارة «والثعلب السارق» او «الاسد القاتل» في «حكايات الاطفال مثلاً» ولا شك ان النحاة العرب التفتوا الى مثل هذه الظواهر فتكلموا عن حذف المنعوت كما اسلفنا وجعلوا له حالتين :

اما الجواز كما في الامثلة السابقة او الوجوب . يقول عباس حسن (١٩٧١ ، ح ٣ ، ص ٤٧٦) انه يجب حذف المنعوت في كل موضع اشتهر فيه النعت اشهاراً يعني عن المنعوت غناء تاماً

(١) لا ريب ان هذا تعميم يحتاج إلى تفصيل أكثر ان أخذنا في نظر الاعتبار الفروق المعنوية والوظيفية بين المشتقات العاملة فهذه يمكن أن تدرج تحت صنفين هما أسماء الفاعلين والمفعولين من ناحية والصفة المشبهة باسم الفاعل «مانحاً بها الاسماء المنسوبة» من ناحية اخرى . فأسماء الفاعل والمفعول تعمل عمل أفعالها ولها دلالة زمنية ولها في عين الوقت علامات الاسماء وهي بذلك تختلف بصيغتها الاصلية أو تلك التي تشبه فيها صيغ اسم الفاعل والمفعول . فهذه الثانية تدل على ثبات صفة لصاحبها وهي بذلك ما ينطبق عليه التحليل الذي عرضناه . وهي (ومعها المنسوبات) ما يجب كتابته كصفة في التركيب الاساس للجملة . أما الاول فهي اما ان تعتبر صنفاً آخر من أصناف الكلام كالذي نجده في الانكليزية ولغات أخرى غيرها معروف باسم (participle) وبذلك تنشأ في التركيب الاساس متعلقة بفعل كبنية يحذف في التركيب السطحي ، أو نعتبرها أبنية فعلية مثل أبنية الماضي والمضارع والطلب وتختلف عنها في كونها تزيد عليها خصيصة أخرى هي (+استمر) ولا شك أن هذا ينطبق على أسماء الفاعل والمفعول التي لا تدل على ثبات . أما ان دلت على ذلك فهي إذن تخرج عن أبوابها الاصلية لتلحق بالصفة المشبهة ولو احتفظت بصيغتها السابقة . والقرائن من دلالية وتركيبية توضح الفرق بين الاثنين . كما نرى الفرق بين « جاء المعلم » و « يأبىها الرجل المعلم غيره » .

(٣) كاستقرار بعض الصفات على الله سبحانه وتعالى كالوهاب ، الرحمن ، القيوم ، وغيرها مما ينساق الذهن إلى لفظ الجلالة حين يذكر .

بحيث لا يتجه ذهن اليه نحو « جاء الفارس » والاصل « جاء الرجل الفارس » ومثل « جاء الصاحب » اي « الرجل الصاحب » فلا يجوز ذكر المنعوت فيهما وفي اشباههما. والنعت هنا يحل محل المحذوف في اعرابه .

والظاهر من استقراء المادة اللغوية ان تلك الاستعمالات مرت بمراحل . اذ يجوز ان يكون ما يمكن حذفه او ما يحذف في هذه المرحلة من التطور اللغوي للعربية لم يكن يمكن حذفه في مرحلة سابقة من مراحل تطورها . فنحن نسمع اليوم بكلمات قد نعتبرها جديدة « كالتغيرات » ونقصد بها « العوامل المتغيرة » و « المميزات » ونقصد « الخصائص المميزة » و « الحاسبات الالكترونية » اي « الآلات الحاسبة الالكترونية » وغيرها في لغتنا . ولا يتصر هذا على زماننا وحده . بل ان هذه ظاهرة قديمة « والاسم المشتق » سمي « بالمشتق » والاسم الجامد سمي « بالجامد » حين استقرت دلالة تلك الاوصاف (١) .

بل ان هناك ظاهرة اخرى نلاحظها في هذا التطور في استخدام الصفات . لا من موصوفاتها او لنقل التطور في حذف الموصوفات « فيجوز في المشتقات عموماً ان كانت تصف موصوفات مذكرة غير عاقلة او مؤنثة (عاقلة وغيرها) ان تكون مفردة مؤنثة ولو كانت الموصوفات جمعاً . فيجوز قول « الكتب الفضلى » او « الاسماء المشتقة » او « الايام الاخرى » او « الدروع السابغة » او « المراكب الطائرة » او « السفن البخارية » او « العوامل المتغيرة » وغير ذلك .

اما حين تحذف موصوفات هذه الصفات وتقوم هي مقامها . فالذي يحدث هو ان هذه الصفات تجمع جمع مؤنث سالم غالباً فنقول « السيارات » و « الطائرات » و « السابونات » و « البخاريات » و « المميزات » و « المتغيرات » او قد تجمع جمع تكسير « كالعوامل » حين نقصد بذلك « الاسباب العاملة » . وهذا احد اشياء تميز بين هذه الصفات التي استقرت . بل اسمائها وبين قرائنها التي تأتي نوعاً . « فالعامل » الذي نعني به « الرجل العامل » يجمع جمع مذكر سالم او تكسير — « العاملون » او « العمال » الا ان الصفة الثانية هي الغالبة حين يحذف الاسم الذي يدل عليه « العامل » . واستقرار هذه الجموع على دلالات مختلفة جاء ليفرق بين تلك الدلالات حين تحذف المنعوتات او الاسماء التي تدل عليها هذه الصفات . « فالعمال » اختصت بالدلالة على الرجال العاملين « والعوامل » على « الاسباب العاملة » .

وبتت نقطة اخرى وهي التفرقة بين هذه المشتقات التي استقرت في الاستعمال اللغوي (او المادة اللغوية) . ولا عن موصوفاتها المحددة وبين تلك التي تحذف موصوفاتها لوجود

(١) إلا أن استقرار الدلالة لهذه الصفات لا يبرر برأي تصنيفها أسماء .

قريبة في الجملة او في سياق الكلام كورود المحذوف في جملة سادة . او بعبارة اخرى
التفريغ بن وجوب الحذف وجوازه .

فالظاهرة الثانية يمكن تفسيرها بأن الحذف هنا يعود الى مجموع القواعد التحويلية التي تتعلق
بسلم الاساليب (١) (Stylistics) وهذه دراسة لغوية لاتدخل في نطاق بحثنا
هذا ولا في نطاق البحث اللغوي الذي ينبغي بالتركيب اللغوية الاعتيادية التي جرت عليها
السنة الناس واسماعهم . والظاهرة ان هذه القواعد التحويلية الاسلوبية تعمل على التركيبات
النحوية الاساسية في مرحلة متأخرة .

اما الظاهرة الاولى والتي تكون موضوع هذه الملاحظات فيمكن تفسيرها بأنها قواعد
تحويلية تعمل في السلاسل النهائية (Terminal Strings) اي بعد ان تعوض الرموز المركبة
(Complex Symbols) للوحدات اللغوية في نهاية عملية تطبيق قواعد
التركيب الاساسي ، تعوض تلك برموز مفردات ملائمة بواسطة قواعد مفردات ،
(Lexical Rules) (Chomsky, 1965, ch.2)

ولان هذه المشتقات تبدأ كصفات في عبارة فعلية في جملة بسيطة تتكون من عبارة
اسمية وعبارة فعلية مكونة هذه من فعل كينونة وصفة فانها تتعرض لعمل قواعد التوافق
(agreement) التي تعود الى القسم التحويلي من الجانبي النحوي . فتضاف الى
خصائصها النحوية (Syntactic Features) خصائص اخرى هي التذكير او التأنيث
والافراد او الجمع وتعمل هذه القواعد قبل عمل القواعد التحويلية الخاصة بتحويل جملها
الى جمل صلة فان عملت على جمل الصلة قواعد حذف الاسم الموصول (لتبقى الصفات
وحدها) وتعرب كما يتول النحاة نعتاً ، وجب ان تعمل عليها قواعد تحويلية اخرى للتوافق
توسع من خصائصها النحوية فتنتقل اليها من خصائص موصوفاتها خصائص التعريف والتذكير
والحركة الاعرابية (Case) والى هذا الحد والموصوف ليس محذوفاً . فان قصدنا الحذف

(١) الدرس النحوي كما اراه يجب أن يقتصر على وصف المادة اللغوية الاعتيادية . وذلك بأخذ نماذج
من الوسائط التي تستخدم اللغة العربية الفصحى في أيامنا هذه - كالراديو والتلفزيون والصحافة. فهذه
تمثل ما عليه العربية اليوم سواء رضينا أم لم نرض . أما أن يسع الدرس النحوي - أو أن يقتصر على -
اشعار العرب وآي القرآن الكريم ، فذلك خلط كما أرى بين التراكيب اللغوية الاعتيادية وبين تراكيب
أدبية هي محل دراسة متقدمة تربط بين تلك الاساليب والتراكيب اللغوية الاعتيادية . وهذه حتماً دراسة
تأتي بعد الوصف الكامل للتراكيب اللغوية الاعتيادية وتعتمد عليه .

فذلك يرجب اعمال قاعدة تحويلية اخرى قبل قاعدة الحذف التحويلية . وهذه تنقل بمض
الخصائص الذاتية (Inherent) المعنوية التي يتسم بها الموصوف ليكون في معنى الصفة
بد حذفه ، ايل عليه (١) .

٢.٢.٣ الضمائر :

ويعتقدنا الاخذ بجعل الوظيفة اللغوية سبباً من اسباب اعادة كتابة النحو الى النظر في
الضمائر . وهنا نجد انفسنا امام طائفة اخرى من الوحدات اللغوية التي تكون مجموعة خاصة
ذات سلوك نحوي يختلف عن سلوك غيرها وقد ادرجت في صنف الاسماء الذي ينتم فيها
ينتم الصفات والجوامد وغيرها .

وتعرف الضمائر بانها اسماء جامدة تدل على المتكلم او المخاطب او الغائب (حسن ،
١٩٧١ ح ١ ، ص ٢١٧) (٢) الا اننا اذا نظرنا الى دلالتها الى الوظيفة اللغوية التي تؤديها
في التراكيب اللغوية ، لوجدنا عملها اصلاً هو الحاول محل الاسماء او محل العبارات الاسمية .
وان اظهرت ضمائر المتكلم والمخاطب صفة في تفسيرها بهذا الاسلوب فان ضمائر الغائب
(الذي قد يكون حاضراً وقت قول الجملة !) توجب علينا ان نصفها بهذه الصورة .
فهي تدل على اسم ساي او عبارة اسمية ساي كما تقودنا الى ذلك سايتنا اللغوية . فهي ايضاً
مما لا يستقيم معناه بكون وجوده موجود عليه والحديث عن العائد يملأ كتب النحو العربي .
ونحن هنا امام كلمة او لاصفة (Syffix) وضعت لتحل محل عبارة اسمية تكررت
فحذف الذكر الثاني لها خوفاً التكرار ، سواء كان ذلك التكرار في الجملة نفسها او حدث
ان ذكرت العبارة الاسمية في جملتين في سياق الكلام . وذلك ليستقيم الكلام .
فبدلاً من

(١) لست ارى في الوقت الحاضر سبيلاً آخر لوصف عملية حذف الموصوف هذه . والذي يبدو
ان هذه القاعدة التحويلية الاخيرة تضيف الى الخصائص المعنوية (Semantic features) للصفة بعضاً
من خصائص الاسماء فان اعتبرنا ذلك زيادة في المعنى . وجب علينا أن نقر بان القواعد التحويلية تغير في
المعاني أو ان تحديد المعاني هو ليس من اختصاص التركيب الاساس في الجانب النحوي فقط كما تقول
بذلك بعض المدارس اللغوية الحديثة .

(٢) يذكر حسن أن الضمير قد يعبر عنه في بعض المراجع القديمة بالكناية والمكني لأنه يكنى به
(أي يرمز به) عن الظاهر اختصاراً ، لأن اللبس مأون - غالباً - مع الضمير . وهذه زيادة في تعريف
الضمير تعرف بوظيفته اللغوية الاساسية .

٩. اعارني محمد كتاب محمد .

١٠. اعارني محمد كتاب .

او بلا من

١١. مرض صديقي فزرت صديقي .

١٢. مرض صائتي فزرت .

او كما في الايات الكريمة التالية :

١٣. الله الصمد . لم يلد ولم يولد . ولم يكن له كفواً احد .

هذا يظهر لنا ان الضمائر تحمل محل العبارات الاسمية وتواعد تحويية تضمير (ونعني بالاضمار تبديل العبارة الاسمية الثانية بالضمير) العبارة الاسمية ان كان هناك عبارتان اسميتان في التركيب الاساس متطابقتان في دلالتها (١) .

ولا شك ان التركيب الاساس للجملة لا يمكن بحال ان يحتوي على الضمائر كاحدى الاصناف النحوية فيه اذ انها ليست مما يمتلك دلالة خاصة مستقلة ، فالضمائر تتغير دلالتها بتغير العائد الذي تعود عليه .

ومن ناحية اخرى فان اعتبارنا الضمائر اسما يمنحها سلوكاً كسلوك الاسماء في التراكيب الجمالية وهذا مما هي ليست عليه . فالضمائر مثلاً لا توصف كالاسماء ، وهي ان استخدمت في الجملة فانها لا تحل محل الاسم وحده . فلو اردنا استخدام ضمير في الجملة التالية :

١٤. سلمت على الرجل الجالس هناك فرد تحيتي .

لما صح قولنا ١٥. سلمت عليه الجالس هناك فرد تحيتي .

بل نقول ١٦. سلمت عليه فرد تحيتي .

وهنا نجد انفسنا امام ظاهرة نحوية اخرى هي ان الضمير لم يحل محل الاسم انما حل (وحل دائماً) محل العبارة الاسمية كلها (اداة تعريف واسم وصفات وجمل صلة) . فنحن لانقول . ١٧. سلمت عليه الذي يجلس هناك .

بدلاً من ١٨. سلمت على الرجل الذي يجلس هناك فرد تحيتي .

انما نقول (١٦) .

كل هذا يعاوننا لادراج الضمائر تحت صنف خاص بها يختلف عن ذلك الذي تتدرج تحته الاسماء او الذي تتدرج تحته الصفات .

(١) يحتاج وصف قواعد الاضمار التحويلية الى شروح اوسع وتفصيل أكثر مما يتسع له المجال في هذه الملاحظات .

٣٠٣ الوظيفة اللغوية والمواقع الاعرابية :

ولا ينبغي لنا الاخذ بالوظيفة اللغوية في اعادة تصنيف اقسام الكلام فحسب بل هو يعاوننا الى اعادة النظر في اعراب بعض الكلمات واعطاء بعض الوحدات اللغوية الاكبر مواقع اعرابية بعد ان سلبها النحاة كل موقع اعرابي وفي هذه العجالة لانستطيع ان ندخل في هذا الموضوع شرحاً وتفصيلاً بل سنذكر عدة ملاحظات نستعير بعضها من دارسي النحو العربي المحدثين . ومن نستشهد به في هذا المجال الدكتور مهدي المخزومي في مقاله في كتابه « في النحو العربي » .

فقد تكلم الرجل عن اهمال النحاة القدامى للوظيفة اللغوية عاملاً مهماً في اعطاء الوحدات اللغوية مواقعها الاعرابية التي لها موضعاً ذلك بامثلة كثيرة اذكر منها نقده لعدم اعطاء موقع اعرابي معين لبعض الجمل مع كون هذه الجمل تؤدي معاني عديدة في الجملة (المخزومي ١٩٦٥ . ص ٥٩) وذلك لان النحاة لم يجدوا ما يعمل عليها . ونستشهد بمثل للجملة التي لا محل لها من الاعراب وهي الجملة التفسيرية .

١٩ . هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم وتؤمنون بالله .
فجملة تؤمنون بالله تؤدي وظيفة لغوية محددة وهي تفسير كلمة «تجارة» الواردة قبلها . ولا ادري ما الذي يمنع ان تعرب بالان منها . وهي بذلك تنشأ في التركيب الاساس عبارة اسمية تقع ضمن عبارة مكونة منها ومن فعل الكينونة كل ذلك في جملة بسيطة عبارتها الاسمية الاولى هي «تجارة» وبذا تنشأ في جملة تامة للاسم «تجارة» في الجملة الرئيسية (١٩) . ثم يحذف بعد ذلك الاسم الموصول وفعل الكينونة . او يمكن ان تفسر بان العبارة الاسمية المتعلقة بحرف الجر «على» في جملة (١٩) تنقسم الى عبارتتين اسميتين متطابقتين في دلالتيهما هما «تجارة تنجيكم من عذاب اليم» و«تؤمنون بالله» .

ولعل جملة الصلة تصح مثالا اخر لما يمكن ان ينيده الاخذ بالوظيفة اللغوية اساساً من اسس اعادة كتابة النحو العربي . فهذه الجملة (المكونة اصلاً من الاسم الموصول وصلته) تصف الاسم الذي تعود عليه وهو غير العائد الذي يكلم عنه النحاة حين يكرون صلة الوصل . وهي تخصصه كما تفعل الصفة ، فسألنا :

٢٠ . على اي رجل سلمت ؟

يكون جوابه : ٢١ . سلمت على الرجل الجالس .

او ٢٢ . سلمت على الرجل الذي يأكل طعامه .

وفي كلتا الجملتين الاخيرتين نرى ان الوظيفة اللغوية لما تحته خط هي واحدة . وهي وصف

«الرجل» او تخصصه دون غيره من الرجال . وقد مر ذكر هذه الجملة ونشأتها في التركيب الاساس في الجملة حين تكلمنا عن الصفات وقلنا بانها تنشأ كلها جمل صلة اصلا . وهنا لا بد من ذكر صفتين اساسيتين هما :

١ - ان جملة الوصف تتعرض الى قواعد تحويلية تحذف منها الاسم الموصول حين يكون الموصوف نكرة .

٢ - انه غالباً ما نرى ان الموصوف محذوف كما في :

٢٣. رأيت الذي سرق محفظتي .

دون ذكر الرجل الذي يكون هو الموصوف . ولحذف الاسم الموصول او الموصوف قواعد لاجمال لتفصيلها (١)

٤. خاتمة :

هذه بضعة ملاحظات حول الدرس النحوي وما ارجو له ان يكون عليه من عمق ودقة وتفصيل ما يمكن ان يصل به الى مصاف الدراسات اللغوية في العالم . فالمجال رحب والحاجة ماسة وفي عمق تراثنا النحوي خير معين على اعادة كتابتنا لذلك النحو متجاوزين ما همل القدامى ومحاولين ما استطعنا رفع الدرس اللغوي الى المكان الذي وضعه العلم له . وليكن في تجدد الدراسات اللغوية في العالم الان لنا مثلاً .

(١) ان نظرة وتفسيراً كهذين يساعدان في تجنب الحذف الذي وقع فيه النحاة العرب قديماً في تعيين ما حذف من الجملة التالية «منا ظعن ومنا أقام» و«وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به» فالبصريون يقدرون «وصوف» فريقاً في المثال الاول و«انسان» في المثال الثاني ويقدر الكوفيون «وصولا هو» الذي «أو «من» (ابن هشام ، ج ٢ ص ٦٢٦) والذي نقوله هو أن المحذوف هنا هو الموصوف والاسم الموصول معاً .

المصادر

العربية :

١. ابن هشام ، مغنى اللبيب . القاهرة .
٢. الماشطة ، مجيد (١٩٧٤) . النحو الاشتقاقي وتطبيقاته على اللغة العربية . مجلة كلية الآداب العدد التاسع . ص ٩١ - ١١٤ .
٣. المخزومي ، مهدي (١٩٦٥) في النحو العربي . بيروت . المكتبة العصرية .
٤. أنيس ، إبراهيم (١٩٧١) . الاصوات الانوية . القاهرة . مكتبة الانكلو-مصرية - الطبعة الرابعة .
٥. أيوب ، عبد الرحمن (١٩٥٧) . دراسات نقدية في النحو العربي . القاهرة مكتبة الانكلو-مصرية .
٦. حسن ، عباس (١٩٧١) . النحو الوافي . القاهرة . دار المعارف

الانكليزية

- 1- Chomsky , N . (1957) Syntactic Structures, The Hague , Mouton
- 2- Chomsky, N. (1965) Aspects of The Theory of Syntax, Cambridge, M. I. T.
- 3- Chomsky, N. (1968) Language and Mind , New York, Harcourt, Brace & World
- 4- Langendoen , D. T. (1971) The Study of Syntax , London , Holt , Rinehart & Winston